

اشعرية تفضيلا نحو الامير المديسة وكلاء المديسة  
كان مدد عطف فانه لا اجازيه اذ يفهم منه عرفا ان الباني  
وكلاء وهكذا احار نظايره **قوله** يطلع ويراد به ان يع  
لم يزد بذا ان زيدا في الدنيا للمذكور وقد يطلق على غيره  
كما توهمة العبارة بل اراد ان الاعجاب قد يثبت الزيد في  
الظاهر ويفهم منه ان المقصود تسمية لبعض صفاته كانه  
في الاعجاب يثنى من زيد ثم بين ذلك تعليقه في النفر بوسيط  
انكر لاجا لا ويوصله كما قال الخ في قوله **قوله** الكمال  
اي ان الاضاح في بدل العطف والاشمال اطهر منه في بدل الك  
ذلك لاشتمالهما على الاحال والمفصل والمسد لك واجبا في بدل  
الكل واما بدل الكل فانه يفيد الايضاح لانه يحصل بالاجتماع  
من بدل الصاح لاحاله ويوشى هذا ما احاره الشيخ الرضي من تحاد  
عطف السان وبدل الكلام ان عطف اليان لا يرفيه من الايضاح  
ح ثم الطاهر ان المتخصص هذا الكلام الايما الى ان المصنف لو قال  
فلذا باده الغير والايضاح كل في المصاح لكان اجتناب كل طرح **قوله**  
في الشرح **قوله** ان لو قال ذلك لنتا در منه ان البديل ايضا  
بعضه الايضاح بالاطاله كذا الحق العشر قد صرح **قوله**  
في رد الكلام الشيخ الرضي ان الفرق بينهما ان الايضاح مقصور  
بالاطاله في عطف السان و في البديل الله الا ان خصص ما  
ذكره بدل الكلام **قوله** على المسند اليه هذه ايضا كسب  
الظاهر كما ذكر في الشرح في قول المصنف واما الابدال منه  
كنه لا يلائم قول المصنف هنا للمفضيل المسند اليه فانه صرح

في ان المسند

في ان المسند اليه هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه الذي هو المسند  
اليه حقيقة نعم بانها ما سبق من النواع **قوله** فليفضل المسند  
اليه اي ذكره مسودا منفصلا بعبارة عن بعض في العبارة **قوله**  
بان المحض كانا معا **قوله** بشرى ان معنى يعصل المسند هو قوله  
وامتياز به بحسب الوقوع في الازمنة وبشعر ذكره المعية هنا بانها  
لو وجدت دلالة عليها لكان من يعصل المسند المقدر في العطف  
واصغر مما يلي في على الفسطين الاخرين حيث قال عند قوله  
المصنف او ليعضل المسند بانه قد حصل من اجب المذكور **قوله**  
والطاهر ان الضواب عدم عده المعية من مقدمات العطف فانه  
اذ اقبل جاني زيد وعمر وعنه مثلا لم يكن في الكلام اشاره الى  
يعضل الخي بوجه وانا ذكرها استطرادا فقط ولا حاجة الى مثال  
في اليوق من الكلامين من ان الاضاح على الوجهين بالنظر الى  
الواقع بناء على ان ليس لنا حروف عطف لرب بحسب الوضع على  
المعية في الزمان المسلم لمعد المسند وبما عرف من معنى  
يعضل المسند لاحاله الى ما ذكره سيد المحققين في يعضل  
المسند اليه بل لا تخلو الكلامه عن شيء حيث قال واما ان الخي  
العايم باحدها غير العام بالآخر فانما سفا من دلاله العقل  
دون التركيب فان موذاه تشبه مطلق الخي الهامة العقل تشهد  
بان ذلك المطلق بلت لا حدها في ضمن فرد ولا آخر في ضمن  
اخر فانه يشتر بان لو وجد دور المسند بغير دلاله العقل  
لكان من يعصل المسند وليس كذلك فانه لا اعتبار فيه

Copyrighted material King University